

*محمد خميس | Mohamed Khemis

حدود الواقعية في تفسير مأسسة جامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي

من معضلة السجين إلى الألعاب التعاونية

The Limits of Realism in Explaining the Institutionalization of the Arab League and the Arab Monetary Fund

From the Prisoner's Dilemma to Cooperative Game Theory

تفسر الدراسة، مُستخدمةً المقاربة الواقعية، تطوّر المؤسسات الدولية في النظام العربي، متخذةً جامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي دراستي حالة. وتختبر الافتراضات الواقعية المتعلقة بالدول بوصفها فواعل رئيسة في النظام الدولي، وتبحث في كيفية تأثير مبدأ الفوضى وغياب السلطة المركزية في سلوكها. وفي هذا السياق، تستخدم معضلة السجين مرآةً للتفاعلات الأمنية والبنية الفوضوية في النظامين العربي والدولي، وتظهر أن الافتراضات الواقعية لا تكفي لشرح تطور المؤسسات العربية؛ إذ يتضح أنها في حاجة إلى تعديل لتفسير تنوع السلوك الدولي في المنطقة. وتستند في ذلك إلى تحليل بيئة المكافأة التي تتفاعل فيها الدول العربية، وتقسيمها إلى مجال أمني – عسكري ومجال اقتصادي – سياسي.

كلمات مفتاحية: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، النظرية الواقعية، المؤسسات الدولية، معضلة السجين.

Using a realist approach, this study explains the development of international institutions in the Arab system, taking the Arab League and the Arab Monetary Fund as case studies. It puts to the test realist assumptions regarding states as major actors in the international system and examines how the principle of chaos and the absence of central authority affect their behaviour. In this context, the prisoner's dilemma is used as a mirror for security interactions and chaotic structures in the Arab and international systems. The study shows that realist assumptions are not sufficient to explain the development of Arab institutions; they need to be modified to explain the variation in international behaviour in the region. The conclusions of the paper are based on an analysis of the reward environment in which Arab countries interact, and its division into a security-military sphere and a political-economic sphere.



Keywords: Arab League, Arab Monetary Fund, Realism, International Institutions, Prisoner's Dilemma.

* أستاذ التعليم العالي، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.

Professor of Higher Education, Department of Political Science, University of Kasdi Merbah Ouargla, Algeria.

Email: khemis.mohammed@univ-ouargla.dz

مقدمة

Auxiliary Hypotheses الحاضرة ضمن الحزام الخارجي المرئي للنظرية، ولن يمسّ نواتها الصلبة Hard Core⁽³⁾. المتمثلة في مجموعة من الافتراضات الأساسية أهمها ما يلي:

- الدولة هي الفاعل الأساسي في النظام الدولي، وهي بالضرورة فاعل عقلائي.
- تخضع الدول لخياراتها وأمطها السلوكية لمبدأ غياب سلطة مركزية فعّالة، وذلك ضمن ما يعرف بالفوضى⁽⁴⁾ Anarchy⁽⁵⁾.
- وبذلك سوف تتجه الدول بنويًا إلى تفضيل "الأمن والاستقلالية" كأولوية قصوى، فضلًا عن وضعها ككيانات مفرطة الحساسية تجاه "التكلفة"؛ ما يدفعها تلقائيًا إلى اختيار الأفعال التي تضمن لها حماية أمنها واستقلاليتها على نحو أكبر.

إنّ محاولة الواقعيين إعادة صوغ افتراضاتهم، لتتلاءم مع تفسير ظواهر التعاون والمأسسة على مستوى النظام الدولي بطريقة لا تززع النواة الصلبة للنظرية، ستكون المرجعية النظرية لهذه الدراسة؛ ففكرة استبعاد أي مبرر للتعاون بين الدول بسبب الحاجة إلى الربح المطلق في لعبة ذات حصيلة صفرية لم تعد مقبولة لديهم، وتبدو غير منطقية، من جرّاء التطور الحاصل في زخم التفاعلات على مستوى النظام الدولي، وهو مما يبرهن على تعدد أمط المسامحات والألعاب بين ذوات الحصيلة الصفرية، وغير الصفرية، وقد ساهم هذا الإقرار في تقليص الفجوة بين الواقعيين والنيوليبراليين إلى حدّ بعيد. ولذلك، فإنّ اختبار حدود النظرية الواقعية للمؤسسات العربية هو في الحقيقة لقاء للضوء على بقعة التماس بين الواقعية والنيوليبرالية في آنٍ واحد؛ نتيجةً للمزيج الإبتيمولوجي بين النظريتين، على الرغم من سعي واقعيين آخرين للتشكيك في هذه الأطروحة من خلال دحض فرضية استقلالية المؤسسات الدولية عن الدول.

يتطلب اختبار قدرة الافتراضات الواقعية على تفسير تطوّر ظاهرة المأسسة في العالم العربي، من خلال جامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي، محاولة فهم حدود التعديل والتنقيح في البرنامج البحثي الواقعي، سواء تعلّق الأمر بالمحاورة البارزة الواقعية الجديدة - النيوليبرالية المؤسسية، بشأن مسألتي التعاون والمؤسسات

يدو أنّ محاولات المأسسة والتعاون الدولي في النظام الإقليمي العربي قد شكّلت، على نحو ما، استجابةً لدوافع ونوازع متأتية من بنية النظام الدولي؛ فقد عبّر مسار بناء جامعة الدول العربية قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية، أو صندوق النقد العربي في أواخر سبعينيات القرن العشرين، فعليًا، عن وجود تحدٍّ إبتيمولوجي لم تجب عنه النظرية الواقعية ومودجها التفسيري إجابة كافية. ومن بين الأسئلة التي يمكن أن نطرحها في سياق البرنامج البحثي الواقعي: هل يمكن اعتماد الافتراض الواقعي الجديد "المعدّل" القائل إنّ الدول الهامشية تميل إلى تحقيق مصلحتها الأمنية من خلال التعاون مع الطرف الأقوى في النظام عبر المؤسسات الدولية؟ وذلك على النحو الذي يقترحه المنظر الواقعي كينيث والتز في إطار النظام الثنائي القطبية، على أساس أنّ عدّ الاصطاف من أجل المصلحة Bandwagon for Profit أقل تكلفة من أداء دور المُوَازن⁽¹⁾.

ومن جانب آخر، يمكن القول إنّ المأسسة، من خلال جامعة الدول العربية واعتمادها على المعطى القومي، قد شكّلت استجابة لمعضلة أمنية نُظمية قديمة فرضتها بنية النظام الإقليمي الذي أفرز تهديدات القومية الطورانية/ التركية، والإيرانية، والصهيونية؛ ما خلق دافعًا قويًا إلى التعاون وتكوين جماعة أمنية. ونفترض هنا أنّ نجاح عملية المأسسة يعني أنّ الدول العربية استطاعت التغلب على هواجس الخوف وانعدام الثقة، واقتنعت بمزايا المكاسب النسبية، في ظل ضمان البقاء، وضمان الأمن To be Secured. أما عدم نجاح المأسسة، فيعني تلقائيًا هيمنة المأزق الأمني و"معضلة السجين" Prisoner's Dilemma على سلوك الدول القطرية في النظام الإقليمي العربي، والتقليل من شأن المؤسسات سيكون نمطًا سلوكيًا شائعًا لدى هذه الدول.

منهجيًا، ستحاول هذه الدراسة تطبيق النظرية الواقعية وفقًا للمقترح الذي قدّمه روبرت جرفيس الذي يؤكّد أنّ ثمة صلة وثيقة بين الواقعية والليبرالية المؤسسية الجديدة، والحدود النظرية بينهما ليست شديدة الصرامة⁽²⁾؛ وذلك لإدراك الجيل الثاني من الواقعيين أنّ تعديل النظرية أو تصحيح افتراضاتها لن يقوّض جوهر النظرية الواقعية، بمعنى "لاكاتوشي" Lakatosian، أي إنّ البرنامج البحثي للواقعية سيستمر من خلال تعديل الافتراضات المساعدة

3 Imre Lakatos, "Falsification and the Methodology of Scientific Research Programmes," in: Sandra G. Harding (ed.), *Can Theories be Refuted?* (Dordrecht: Springer, 1976), pp. 205-259.

4 الفوضى: تحاول التركيز على خاصية غياب السلطة المركزية في العلاقات الدولية، والفوضى بهذا المعنى هي المقابل لمصطلح الهرمية Anarchy ≠ Hierarchy.

5 Joseph M. Grieco, "The Maastricht Treaty, Economic and Monetary Union and the Neo-Realist Research Programme," *Review of International Studies*, vol. 21, no. 1 (1995), pp. 21-40.

1 Randall L. Schweller, "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In," *International Security*, vol. 19, no. 1 (1994), pp. 72-107.

2 Robert Jervis, "Realism, Neoliberalism, and Cooperation: Understanding the Debate," *International Security*, vol. 24, no. 1 (Summer 1999), pp. 42-63.

وضعايات القوة النسبية لديها، وتؤكد المؤسسة بهذا المعنى وجود بيئة/ بنية مكافئة Payoff Structure تتفاعل وفقها الدول، ضمن ألعاب مختلفة مثل لعبة "صيد الأيل" Stag Hunt، أو لعبة "الجبان" Chicken، أو لعبة "واحدة بواحدة" Tit-for-Tat.

• تمثل المؤسسات متغيرات مستقلة، وتتمتع بالقدرة على إزاحة الدول بعيداً عن نوازع الحرب⁽⁷⁾.

الفرضية الثانية: يعتمد نجاح المؤسسة على بناء تعددي شبكي تعاضدي، تماماً كما حدث في أوروبا بعد الحرب الباردة، من خلال مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وحلف شمال الأطلسي "ناتو"، ونفترض بناءً على ذلك أن يحدث الأمر نفسه أثناء عملية المؤسسة في السياق العربي، ابتداءً من جامعة الدول العربية، ووصولاً إلى صندوق النقد العربي.

الفرضية الثالثة: يمكن عدّ المؤسسة في قمة النظام أحد تجليات ميزان القوى، وأمام توزيع القوة بين الفواعل الأساسية. ولذا، تظهر المؤسسات الدولية بوصفها من بين مخرجات التفاعلات التي تحدث بين القوى العالمية؛ فالناتو، على سبيل المثال، بوصفه مؤسسة أمنية دولية، كان نتاجاً للصراع الثنائي القطبية بين القوتين العظميين، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، في أثناء الحرب.

2. المكاسب المطلقة والنسبية ضمن التحديّ البنيوي للنظام الفوضوي

يعتقد أغلب الواقعيين أنّ العلاقات الدولية مهيكلت حول خاصية الصراع، وأنّ المؤسسات تؤدي فيها دوراً محدوداً⁽⁸⁾، والعالم في نظرهم مشكل بنيويّاً على نحو تنافسي Competitive⁽⁹⁾، والتعاون غائب بين الدول. أمّا إنجاز التعاون في حدّ ذاته فهو أمر على درجة كبيرة من الصعوبة، فضلاً عن تعزيزه أو الاستمرار فيه؛ والسبب، بحسب ميرشايمر، هو وجود عاملين أساسيين يعرقلان مسار التعاون: الأول هو اعتبارات المكاسب النسبية، والثاني هو الخشية من الخيانة⁽¹⁰⁾.

رسمت هذه الحجة حدّاً صارماً بين افتراضات الواقعيين وافتراضات الليبراليين المؤسساتيين بشأن تفضيلات الدول، بين اختيار المكاسب

7 John Joseph Mearsheimer, "The False Promise of International Institutions," *International Security*, vol. 19, no. 3 (1994), pp. 5-49.

8 Jervis.

9 Mearsheimer.

10 الخشية من الخيانة: Fear of Betrayal. أو الفرضية الثالثة في البناء النظري للواقعية الهجومية عند ميرشايمر، ويقصد بها خشية الدول بعضها من بعضها الآخر في النظام الدولي، فتتخذ كل واحدة بتوجس وريبة إلى الدول الأخرى. وبالنظر إلى امتلاك كل دولة إمكانية إلحاق الضرر بالدول الأخرى، سيتراجع مستوى الثقة بين الدول، كما ستسيطر هواجس الخوف من الوقوع ضحية للهجوم أو الحرب بسبب السداجة والثقة المفرطة بالآخرين. ولذا، تُعدّ الخشية من الخيانة عند الواقعيين أكبر عائق يحول دون التعاون. ينظر: Ibid.

الدولية، أو بالمقترحات النظرية الأخرى الموجهة لسدّ الفجوة النظرية وتجاوز المنظور التفسيري الواقعي الجديد إلى ما بعده.

يدفع وجود المؤسسات السياسية بصفتها واقعاً ضمن النظام الفوضوي، وبنية المآزق الأمني أو لعب معضلة السجين المحفزة للأمام السلوكية غير التعاونية بين الدول، إلى طرح الأسئلة البحثية التالية: ما الدور الذي ستضطلع به مؤسسات، مثل جامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي، في التخفيف من وطأة المآزق الأمني ومعضلة السجين على مستوى النظام الإقليمي العربي؟ وكيف سمحت البنية الفوضوية للنظام الدولي بخلق وتطوير تفاعلات تعاونية أكثر رسوخاً من خلال المؤسسة (جامعة الدول العربية، وصندوق النقد العربي)، وعبر الانتقال من الأمام السلوكية غير التعاونية والمكلفة إلى أمام سلوكية تعاونية؟

أولاً: السلوك "التعاوني" في الحوار الواقعي النيوليبرالي

1. الافتراضات الأولية

ثمّة مجموعة من الافتراضات المرجعية التي يطرحها الواقعيون والنيوليبراليون في حقل العلاقات الدولية، بشأن دوافع ظهور المؤسسة في النظام الدولي، وربما أدت هذه الدوافع أو بعضها دوراً في نشوء المؤسسات الدولية في النظام الإقليمي العربي، وهي:

الفرضية الأولى: نفترض، كما جادل ميرشايمر، أن يكون للمؤسسة الدولية في المنطقة العربية فعالية أكبر؛ لأنّ ميرشايمر يرى أنّ المؤسسات الدولية أكثر فعالية في هوامش النظام الدولي، وتتخلص فعالية المؤسسات الدولية عند ميرشايمر في العناصر التالية:

• في إمكان المؤسسة أن تعوّض تفضيلات الدول وتغيّر من سلوكياتها؛ أي إنّ اختيارات الدول تتشكّل في النموذج النظري الواقعي بوصف الدول فواعل تسعى لتعظيم مكاسبها المطلقة Absolute Gains، ولكن بنية النظام الفوضوية تفرض قيوداً على الدول لا تسمح إلا بتحقيق مكاسب نسبية Relative Gain من خلال التعاون لأنّه أقلّ تكلفة⁽⁶⁾.

• في إمكان المؤسسة أن تثبّت سعي الدول نحو تحقيق حسابات المصلحة الذاتية، على قاعدة أنّ أيّ سلوك تقوم به الدول يؤثر في

6 Robert Powell, "Absolute and Relative Gains in International Relations Theory," *American Political Science Review*, vol. 85, no. 4 (1991), pp. 1303-1320.

أن تأخذ في الحسبان الكيفية التي توزع بها المكاسب والفوائد بين الدول، ومن أجل ذلك، ثمة أسلوبيان للتفكير في مسألة القسمة هذه⁽¹⁴⁾، فهي إما:

• أن يكون التفكير من خلال معايير المكاسب المطلقة، ويعني ذلك عمل كل طرف على تعظيم مكاسبه، من دون الالتفات إلى مقدار مكاسب الطرف الآخر، أو حتى خسائره في الصفة؛ أو أخذ مكاسب الطرف الآخر في الحسبان، ولا يكون ذلك إلا إذا عمل هذا الطرف على التأثير إيجابياً في احتمالات زيادة مكاسبه إلى الحدود القصوى.

• أن تفكر الدول من خلال معايير المكاسب النسبية؛ ويعني ذلك أن تهتم كل دولة بمكاسبها الخاصة، وتتنظر على نحو متوازٍ إلى مدى استفادة الطرف الآخر من الصفة.

اتخذ النيوليبراليون، وثلة من الواقعيين، مقاربة أقل تطرفاً فيما يتعلق بالمكاسب المطلقة؛ فبعد اعتبارات الأمن المنفعي التبادلي، أو التعاون الأمني، ومأزق السلاح النووي، يطرح النيوليبراليون مشكلة المخاطرة التي تقع فيها الدول من خلال السعي لتحقيق المكاسب المطلقة في مواجهة دول أخرى، ونقطة الخلاف الجوهرية بين الفريقين لا تكمن في وجود الصراع بصفته أحد مخرجات النظام الفوضوي، وإنما في نشوب الصراع غير الضروري Unnecessary Conflict، أو الممكن تفاديه من حيث هو حالة غير قابلة للتفسير.

3. "ورقة العشرين دولاراً" وبنية المكافأة لتجاوز معضلة السجين

يجادل ستيفن كراسنر، بوصفه واقعياً، بأن معظم الحياة الدولية تقع ضمن نطاق العيش على حدّ باريتو Life on Pareto Frontier⁽¹⁵⁾، حين تسعى الدول للتعاون إذا كانت مخرجاته النهائية أفضل للجميع، وتنطبق عليه لعبة "صيد الأيل"، مع احتمال أن يحقق فاعل ما أفضل مكافأة وألا يحقق فاعل آخر شيئاً. في الحصيلة، يشبه حدّ باريتو الذي اقترحه كراسنر لعبة معضلة السجين، وهي لعبة غير تعاونية Non-cooperative Game، فضلاً عن أنّ غياب المؤسسات الراعية للتعاون سيجعل النظام الدولي يتأرجح بين معضلة السجين وحالة انهيار السوق Market Failure، وتكون مخرجات اللعب بين الفاعلين في حدّها الأدنى Suboptimal، على حدّ قول النيوليبراليين⁽¹⁶⁾.

النسبية والمطلقة؛ ما يجعل الجمع بين هذين الاتجاهين في تفسير سلوك الوحدات الدولية صعباً جداً؛ ولذلك حاول منظرون تقسيم بنية النظام الدولي إلى بنى مختلفة كالإقتصاد والسياسة، فتُعنَى الأولى بالمكاسب النسبية، وتُعنَى الأخيرة بالمكاسب المطلقة. واقترح روبرت باول حلاً لهذه المشكلة يتمثل في استبدال مفهوم تفضيلات الدول بمفهوم القيود Constraints على سلوك الدول؛ وحينئذ يمكن أن نتصور مثلاً أنّ دولة ما ستسعى لتعظيم مكاسبها الاقتصادية بالقدر الذي تسمح به البنية الفوضوية للنظام الدولي⁽¹¹⁾.

ولكن عند الوقوف على تفاصيل الفرضية الأساسية لدى الواقعيين التي تؤكد فوضوية النظام الدولي، نجد أنّ الفروق بينهم وبين النيوليبراليين تنزع إلى التلاشي مرة أخرى؛ فادعاء انعدام التعاون في العلاقات الدولية يقتضي الإقرار أن الصراع على المصالح على كل مجالات العلاقات الدولية ذو صبغة شاملة ومهيمنة، ليخلق نتيجةً لذلك معادلة صفرية، تبدو مستحيلة، ولا منطقيّة حتى بالنسبة إلى أكثر الواقعيين أرثوذكسية؛ فلا تخلو الحياة السياسية الدولية من المساومات، التي أصبحت أيضاً خاصية بنوية ثابتة، مثل الخاصية التنافسية عند الواقعيين. ولذا سيتشكّل عالم للعلاقات الدولية مكوّن من مزيج من المصالح الصراعية والمشاركة. ومن أجل تحديد إجماليّ متغيرات النظام الدولي بطريقة أفضل، قدّم تشارلز ليبسون⁽¹²⁾ التمييز التالي:

- مجال الإقتصاد السياسي الدولي، وهو مجال الليبراليين المؤسستين.
- مجال الاستراتيجية والأمن الدولي، وأسباب الحروب وعواملها ونتائجها، وهو مجال الواقعيين.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الإقرار باللعبة الصفرية في المجال الأمني يضع الواقعيين في حرج أمام أطروحات الأمن المتبادل، فضلاً عن أن ظهور السلاح النووي دفع الواقعيين إلى مراجعة فهمهم لمعضلة المكاسب المطلقة فهمًا مغايراً؛ ففي حال امتلاك فاعل ما للعدد الكافي من هذه الأسلحة فلا الزيادة منها سيكون لها تأثير في المكاسب المطلقة ولا عامل الخوف سيكون مؤثراً في المعادلة⁽¹³⁾.

في الوقت الذي يرجح فيه الليبراليون المؤسستيون دور ديناميات المكاسب النسبية في دفع الدول نحو التعاون، يعتقد ميرشامر خلاف ذلك، فالتفكير في المكاسب النسبية والخوف من الخيانة عاملان مثبتان للتعاون؛ لأنّ الدول التي تسعى للتعاون، في نظره، عليها

14 Mearsheimer.

15 Stephen D. Krasner, "Global Communications and National Power: Life on the Pareto Frontier," *World Politics*, vol. 43, no. 3 (1991), pp. 336-366.

16 Jervis.

11 Powell.

12 Charles Lipson, "International Cooperation in Economic and Security Affairs," *World Politics*, vol. 37, no. 1 (1984), pp. 1-23.

13 Powell.

بين الفاعلين التي تراوح بين التعاون Cooperation والفشل في تحقيق التعاون Defect ضمن الألعاب المختلفة.

3. بنية المكافأة (لدى أكسيلرود)، وهي بنية لتوصيف التفضيلات والصراعات المتبادلة، طوّرها لقياس صراع المصالح ضمن لعب خاصة، كمعضلة السجين، أو صيد الأيل على سبيل المثال، ويبدو أنّ بنية مكافأة تحيل إلى نمطين من الألعاب؛ أحدها ذو طابع غير تعاوني، يؤكّد تجريبيًا نزوع اللاعبين إلى النأي عن التعاون مثل لعبة معضلة السجين، بينما ثمة ألعاب ذات طابع تعاوني مثل "صيد الطرائد"، وفيها إمكانات للتعاون بين اللاعبين، كما يؤكّد ذلك جيرفس.

ويمكن، على غرار ذلك، اختبار بنية المكافأة في إطار النظام الإقليمي العربي، والتساؤل عن وجود لعبة تعاونية على نمط صيد الأيل أو لعبة غير تعاونية مثل معضلة السجين. وتجدر الإشارة إلى أنّ الجزم بهيمنة بنية لعبة على حساب أخرى في النظام العربي على درجة عالية من الصعوبة؛ وذلك من جوانب متعددة، أولها أنّ بنية المكافأة ليست بيئة معزولة، بل هي بيئة تتأثر بشدة بالأحداث الخارجية، وتأثير هذه الأحداث في التحكم في سلوك الفاعلين داخل النظام الإقليمي العربي.

يشتمل النظام العربي على التقسيم "الليبيسوني"⁽²⁰⁾؛ فهو ليس فوضويًا كليًا، بل على عكس ذلك؛ إذ ظل يتطوّر ضمن بنية مؤسسية تعاونية منذ عام 1945 بعد تأسيس جامعة الدول العربية، وهي منظمة إقليمية شاملة لقضايا الأمن التعاوني، وصندوق النقد العربي من حيث هو مؤسسة تدخل نظريًا ضمن نطاق الاقتصاد السياسي الدولي IPE. وإمبريقياً يدعم النظام العربي فرضية ورقة العشرين دولاراً للنيوكلاسيكيين، ويستبعد فيه أي شكل من انهيار السوق، وفي إمكان هذا النظام كبح أي تفاعل ذي بنية غير تعاونية مثل معضلة السجين.

تقتضي عملية اختبار بنية المكافأة من النظام العربي تفكيك فحوى التعاون من أجل تمييزه نظرياً من دوافع المؤسسة المختلفة التي أدت أحياناً في تطوير البنية المؤسسية الدولية العربية، سواء كانت جامعة

20 التقسيم الليبيسوني: نقصد به المقترح الذي قدّمه تشارلز ليبسون لتوصيف أنماط التفاعل في النظام الدولي. فمن خلال ملاحظاته لظاهرة تطور الترتيبات التعاونية من جراء الانفتاح الاقتصادي على مستوى العالم، وبالنظر إلى تصوّرات روبرت غيبيلين، وستيفن كراسنر، وروبرت كيوهان، وجوزيف ناي، خلص إلى أنّ عالم العلاقات الدولية لا يعبر عن فوضى مطلقة؛ لأنّ الاقتصاد فتح مجالاً لحدوث التعاون، وعقد الصفقات، ثمّ دفع على نحو أوسع تجاه بناء القواعد وخلق المؤسسات. وبناءً عليه، يعتقد ليبسون أنّ عالم العلاقات جرى تقسيمه إلى نمطين مختلفين. فالفوضى عبرت فيه عن العلاقات ذات الاختصاص العسكري والأمني، والتعاون عبر داخل النظام الدولي عن تطوّر ظاهرة الاقتصاد السياسي الدولي. ينظر Charles Lipson, "International Cooperation in Security and Economic Affairs," *World Politics*, vol. 37, no. 1 (1984), pp. 1-23.

يشرح جيرفس هذه الحالة من خلال سرده قصة مفادها أنّ اقتصاديين نيوكلاسيكيين، كانا يسيران في الطريق، وفجأة وجد أحدهما ورقة نقدية قيمتها 20 دولاراً، فانحنى لالتقاطها فقاطعه صديقه قائلاً لا تتعب نفسك، فلو كانت ورقة العشرين دولاراً موجودة فعلاً، لسبقنا أحدهم وأخذها قبلنا، فيبدو العالم بالنسبة إلى النيوليبراليين المؤسساتيين مليئاً بالأوراق النقدية من فئة العشرين دولاراً الملقاة على الأرض، وفرص التعاون والتفاهم والاتفاقيات المربحة لجميع الأطراف لا حصر لها، بينما ظل الواقعيون على منوال الاقتصاديين النيوكلاسيكيين نفسه، فهم لا يعتقدون أنّ هذه الأوراق النقدية موجودة، ويشكّون في فرص التعاون حتى إن وُجدت فعلاً.

للوصول إلى فرضية النيوليبراليين حول وفرة فرص التعاون على مستوى النظام الدولي ذي الطابع الفوضوي نفسها، نجد أطروحة روبرت أكسيلرود وروبرت كيوهان التي تحاول إعادة تعريف النظام الفوضوي، ومفهوم التعاون، من خلال اعتماد التقسيم المجالي للنظام الدولي الذي وضعه ليبسون.

1. يُعدّ النظام الفوضوي في نظرهما حالة من غياب حكومة مشتركة، على الرغم من وجود الخاصية السوسولوجية⁽¹⁷⁾ في المجتمع الدولي داخل هذا النظام المنقسم بطبيعته⁽¹⁸⁾. إنّ النظام الفوضوي لا يعني غياب التنظيم كلياً، بل يحدث تلقائياً تفاعل دائم بين الدول في قضايا ومجالات معينة، وهذا يسمح بظهور المؤسسة على نحو ما. وبحسب أكسيلرود وكيوهان ثمة خاصية جوهرية وثابتة في النظام الفوضوي، هي غياب الحكومة المشتركة، في حين تعمل التفاعلات الدولية في مستويات أخرى بوسائل مختلفة على خلق المؤسسات بصفة دائمة⁽¹⁹⁾.

2. يقدّم النموذج التحليلي لنظرية الألعاب قاعدة تحليلية خالية من التعقيد، في إمكانها تقديم تبصّرات حول ديناميات التفاعل

17 الخاصية السوسولوجية للنسق الدولي: تشير هذه الخاصية إلى وجود أشكال من القيم والقواعد السلوكية، والقوانين الدولية التي تضيء بعض التنظيم Order على النظام الدولي، وتخفف من تأثيرات البنية الأناركية. وأدرج الخاصية السوسولوجية الليبراليون والبنائيون الاجتماعيون ورواد المدرسة الإنكليزية، مثل: هيدلي بول، ونيكولاس أونوف، ومارتا فاينمور، من أجل تعديل الافتراض الواقعي القائل بالأناركية المطلقة للنسق الدولي، ما يفتح المجال لتطور النظام الدولي نحو المؤسسة والتعاون الدولي. للمزيد، ينظر:

Hedley Bull, *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics* (London/ New York: Macmillan, 1977); Martha Finnemore, *National Interests in International Society* (Ithaca: Cornell University Press, 1996); Nicholas Onuf, *A World of Our Making* (Columbia, SC: University of South Carolina Press, 1989).

18 Robert Axelrod & Robert Keohane "Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions," *World Politics*, vol. 38, no. 1 (1985), pp. 226-254.

19 Ibid.

أما بالنسبة إلى المصالح، فيشير الافتراض البنائي إلى حدوث أحد الأمرين: الأول هو أن تتمكّن الدول، من خلال ميكانيزم التفاعل ضمن مزيج من الحوافز والقيود، من خلق التعاون لتحقيق مصالح معرّفة مسبقاً. والثاني هو أن تخلق الدول عبر التفاعل مصالح جديدة، تجعل منها أقل منطقاً (أقل أنانية)، أو هدفها الأقصى أن تكون أقل عرضة للاستغلال، وذلك يعني خلق هوية جديدة عبر تذويت الآخر⁽²⁴⁾.

علينا، إذًا، فهم مستوى المصالح المتبادلة، وآليات تعزيز النمط التبادلي في النظام العربي ومؤسساته (جامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي)؛ أي علينا فهم العملية التي من خلالها يجري النظر إلى المصالح والتفضيلات المحددة. ومن خلال مقارنة أكسيلرود، ثمّة طريقة واحدة لفهم العملية برمتها، وهي تتمثل في التركيز على تغيّر المكافآت Payoffs.

فبالنسبة إلى اللعبة التي ينخرط فيها اللاعبون ضمن معضلة السجين، يميل هؤلاء اللاعبون إلى عدم التعاون، ونفترض هنا ألا يحدث أي نوع من التعاون بين الدول العربية، إلا إذا وقع ذلك بصفة عرضية غير مقصودة، بصرف النظر عن وجود رغبة لدى إحدى الدول في التعاون.

تكون الألعاب على النحو التالي⁽²⁵⁾:

في حالة تعاون Cooperates اللاعب الأول، يختار اللاعب الثاني النأي عن التعاون DD>CC Defects.

ومن جانب آخر، إذا اختار اللاعب الثاني النأي عن التعاون، يختار اللاعب الأول النأي عن التعاون DD>CD.

تكمّن المعضلة في اختيار اللاعبين عدم التعاون؛ إذ يكون الطرفان قد وقعا في الخيار الأسوأ CC>DD (وهو الاختيار الذي يقع في أغلب الأحيان بسبب انعدام الثقة بين اللاعبين).

ويمكن تلخيص تفضيلات معضلة السجين لكلا اللاعبين كما يلي: DC>CC>DD>CD.

وفي حال التغيير في التفضيلات لدى اللاعبين؛ بحيث تسمح البنية للتعاون التبادلي، وتكبح النأي عن التعاون الأحادي الجانب، يمكن أن تترتب التفضيلات على النحو التالي: CC>DC>DD>CD، وهي تعبر عن بنية الألعاب التعاونية الأقل صراعية مثل لعبة صيد الطرائد،

الدول العربية، أو مؤسسات إقليمية أخرى مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو اتحاد المغرب العربي، وتمييز تداخلات الأيديولوجيا القومية العربية، ونوازح الأمن التعاوني أو التبادلي. ولذلك، حاول أكسيلرود توضيح معطى التعاون سلفًا، بإبعاد دلالة التعاون عن مفهوم التجانس بصفة مطلقة، ويقصد بالتجانس Harmony وجود خاصية هوية مصالح متكاملة، على الأقل، كما هو الأمر في حالة القومية بالتحديد. ولكن التعاون المقصود في بنية المكافأة هو الحالة التي تشتمل على مزيج من مصالح متكاملة ومتنازعة؛ فيظهر التعاون خيارًا سلوكيًا قابلاً للتعديل لدى الفاعلين، سواء في الحالة الراهنة أو المتوقعة مستقبلاً بحسب تفضيلات الفواعل المتفاعلة الأخرى. ولذا يمكن، أن نستبعد أي نزعة أخلاقية من مفهوم التعاون في هذا السياق⁽²¹⁾.

وقد يتيح معطى وجود خاصية هوية مصالح متكاملة لأكسيلرود مجالاً لقبول التأويل البنائي القائل إنّ دول جامعة الدول العربية ليست نسقاً فوضوياً، بل إنها نسق سوسيوولوجي متفرّع، بعناصر ثقافية خاصة داخل النظام الدولي الكلي. لذا، يعتقد البنائيون أنّ الهويات والمصالح تدرك بنائياً، من خلال مركزية مفهوم التغيير لهذه البنى أي عدم عدّ الهوية أو المصلحة معطى ثابتاً، وأنها معطى تحوّلي في تغيّر مستمر نتيجة لعملية التفاعل البينذاتي Inter-subjectivity التي تحدث على مستوى الدول ودخل النظام الدولي في آنٍ واحد.

وعلى خلاف المقاربات الواقعية والنيوليبرالية، التي تعرّف الهويات والمصالح بأنها أطر ثابتة ضمن المادية والأنانية، فإنّ التحليل البنائي لهذه البنى يتماشى، إلى حدّ بعيد، مع خاصية تطوّر الألعاب ذات البنية التعاونية؛ أي قبول معطى التطوّر من التفاعلات البسيطة إلى المعقّدة، فينتج منها بناء هوية جديدة تتبلور من جرّاء الطابع الاجتماعي لتلك التفاعلات؛ لذلك تفترض البنائية أنّ الدول لا تسعى في النظام الدولي للحصول على ما تريده وتحتاج إليه فقط (مادياً)، بل تسعى كذلك لتعزيز مفاهيم الذات والآخر، أو آليات معيارية أخرى كالاعتراف المتبادل Mutual Recognition⁽²²⁾، ويخلق إجماليّ هذه الأنماط السلوكية المعقّدة للنظام الاجتماعي للدول تعريف مفهوم الحاجات وآليات تعزيزها باستمرار⁽²³⁾.

21 Axelrod & Keohane.

22 ينظر:

Kavalski Emilian & Magdalena Zolkos, "The Recognition of Nature in International Relations," in: Patrick Hayden & Kate Schick (eds.), *Recognition and Global Politics* (Manchester: Manchester University Press, 2016).

23 Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p. 10.

24 Ibid., p. 243.

25 Axelrod & Keohane.

في هذه الحالة النأي عن التعاون لأنه أفضل سلوك لتحقيق المنفعة القصوى. وتؤدي هذه الوضعية بالطرفين المتفاعلين في لعبة معضلة السجين إلى انعدام أي فرصة للتعاون بينهما؛ ما يضعهما أمام ما يسمّى "توازن ناش" Nash Equilibrium⁽²⁶⁾.

يتجلى توازن ناش، أثناء رفض كلا اللاعبين تغيير الاستراتيجية والخيار الابتدائي، لأسباب أنانية، ومن أجل تحقيق مكاسب مطلقة. ويقود ذلك إلى معضلة السجين وإلى أسوأ النتائج (مخرجات الحد الأدنى للطرفين) بالنسبة إلى مصلحة الفاعلين مقارنة بخيار التعاون.

في حالة اختبار معضلة السجين إمبيريقياً في العلاقات الدولية، يمكن أن يتجلى على النحو التالي:

- ستدفع معضلة السجين الدولة نحو تعزيز القدرات الهجومية بصفته أفضل خيار ضامن لمصلحتها، واستباق الدولة الثانية أثناء سباق التسلح.
- في حالة عدم التسابق على التسلح بين الدولتين (التعاون)، سيبقى ميزان القوى مستقرًا بينهما، وسيكون الخيار الأقل تكلفة للطرفين.
- ولكن في حال اختيار الطرفين سباق التسلح (عدم التعاون)، سيستقر ميزان القوى بين الدولتين، ولكن تكلفة هذا الخيار ستكون باهظة جداً.
- أما في حالة اختيار الدولة الأولى التسلح (عدم التعاون)، واختيار الثانية عدم التسلح (التعاون)، فإن الدولة الأولى ستحتجى بتفوق استراتيجي مطلق على حساب الدولة الثانية، وهنا تجدر الإشارة إلى انطباق هذه الحالة على وضعيات تاريخية معينة ضمن جامعة الدول العربية، واتفاقية الدفاع العربي المشترك، من بين تلك الوضعيات الأزمة العراقية - الكويتية عام 1961⁽²⁷⁾ التي تُعدّ مثالاً واضحاً على معضلة السجين داخل النظام العربي الإقليمي؛ حيث اختار العراق عدم التعاون من خلال تعظيم القوة ومحاولة إحداث تفوق استراتيجي مطلق على الكويت، في حين وُجّهت هذه الحالة بسياسة الأمن الجماعي العربي.
- مع إدراك كلا اللاعبين لدينامية معضلة السجين، ستسعى الدولتان لتحقيق ذلك التفوق الاستراتيجي المطلق، الذي سيضعهما أمام وضعية توازن قوى باهظة التكلفة، فلو اختارتا التعاون لكان أفضل لكليهما بسبب الوصول إلى النتيجة نفسها بتكلفة أقل

وإمبيريقياً يمكن هذه البنية أن تشكّل النمط التبادلي داخل النظام العربي (جامعة الدول العربية، وصندوق النقد العربي).

ثانياً: التحول من لعبة "معضلة السجين" إلى لعبة "واحدة بواحدة" في دوافع المأسسة العربية

1. فرضية معضلة السجين في السياق العربي

تُعدّ معضلة السجين البنية الفعلية للنظام الفوضوي الواقعي، الذي يستبعد بنية الألعاب التعاونية على نحو مطلق؛ ذلك أنّ هذه المعضلة تعزّز الفواعل وتدفعها إلى عدم التعاون لأنّ ذلك أفضل خيار يخدم مصلحتهم، وخصوصاً ضمن معادلة صفرية يكون فيها خاسر واحد ورباح واحد، وربح أحد الطرفين يمثل الخسارة المطلقة للطرف الآخر.

”

تُعدّ معضلة السجين البنية الفعلية للنظام الفوضوي الواقعي، الذي يستبعد بنية الألعاب التعاونية على نحو مطلق؛ ذلك أنّ هذه المعضلة تعزّز الفواعل وتدفعها إلى عدم التعاون لأنّ ذلك أفضل خيار يخدم مصلحتها، وخصوصاً ضمن معادلة صفرية يكون فيها خاسر واحد ورباح واحد، وربح أحد الطرفين يمثل الخسارة المطلقة للطرف الآخر

“

يُنظر إلى الفاعلين في معضلة السجين بوصفهم عقلانيين، وفي ظل ضآلة المعلومات، وعدم معرفة تفضيلات الطرف الآخر واختياراته في المعادلة، سيعمل كل فاعل/ لاعب مدفوعاً برغبة ذاتية لاتخاذ أفضل الخيارات التي تحقق له أقصى قدر من المنفعة الخاصة، وهو بذلك لن يهتم لسلوك الفاعل/ اللاعب الآخر؛ سواء أبدى رغبة في التعاون، أو نأى عن ذلك. فمن مقتضيات السلوك العقلاني للفاعل/ اللاعب

26 G. Daniel, M. Arce & Todd Sandler, "The Dilemma of the Prisoners' Dilemmas," *Kyklos*, vol. 58, no. 1 (2005), pp. 3-24.

27 أحمد سام علي، الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية: بين النظريات الواقعية والبنائية (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 157.

إذا انطلقنا من منظور ميرشاپر، فسنجد أنه يجب بأن المؤسسات تكون أكثر فاعلية، وأكثر تعبيراً عن التعاون، كلما كانت هامشية وبعيدة عن مركز النظام الدولي، وبذلك فإن حالة المؤسسة السياسية الموجودة في مستوى النظام الإقليمي العربي منذ عام 1945 تدل على صحة هذا الافتراض.

من جهة أخرى، يمكن القول إن التفاعلات من خلال منطق لعبة معضلة السجين أبعد ما تكون عن واقع العلاقات الدولية، ويعود ذلك إلى زخم التفاعلات وتكرارها؛ ما يخلق فرصاً للتعاون، حتى إن حدثت عرضياً، وبحسب أكسيلرود فإن الدول تمارس في إطار تفاعلاتها ظاهرة واحدة بوحدة، تعمل من خلالها على ردّ الجميل بعضها لبعض تلقائياً، ثم تكون أكثر ميلاً إلى معاقبة السلوك غير التعاوني، وهو ما يخلق نمطاً سلوكياً إيجابياً على نحو تسلسلي. وتدفع هذه الدينامية إلى خلق الثقة بين الدول، وقد تأكد ذلك تاريخياً عبر حالة التحوّل الذي حدث في العلاقات الألمانية - الفرنسية، من العداء والصراع تحت المآزق الأمني وبنية معضلة السجين إلى التعاون والثقة في الخمسينيات من القرن العشرين في إطار بداية المؤسسة عبر الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951.

وإضافة إلى ذلك، يعتقد كيوهان وأكسيلرود أن التفاعلات التي حدثت بين قوى مثل ألمانيا وروسيا، إبّان الحرب العالمية الثانية، تثبت ميل الفاعلين الأقوى إلى مواجهة الأطراف الأقل قوة، من أجل تحقيق أكبر قدر من الفوائد المحتملة داخل مصفوفات مكافأة Payoff غير متماثلة. ولذا، فإن معضلة السجين لا تتماشى ومعطيات العلاقات الدولية، التي تخلق لنا فعلياً أمثاطاً مختلفة وأوجهاً متعددة من بنى التفاعل المغايرة لمعضلة السجين، ومن بينها تفاعلات ألعاب صيد الأيل أو معضلة الجبان أو "الطريق المسدود". ويظهر انتشار هذه الألعاب، على نحو واسع، في العلاقات الدولية عيوب قصر النظر في تعريف المصلحة الأثني أثناء التفاعل؛ إذ غالباً ما يؤدي إلى نتائج كارثية بالنسبة إلى أطراف التفاعل⁽³⁰⁾.

أكد أكسيلرود حقيقة ممارسة الدول تجربة "واحدة بوحدة" لاقتناعها بأهمية ردّ الجميل، وأن معاقبة السلوك غير التعاوني ستبدو فيما بعد مسألة طبيعية ضمن بنية المكافأة⁽³¹⁾. ويعمل هذا النمط الإيجابي من السلوك المتبادل على بناء الثقة بين الدولتين أو بين الدول، من خلال سيرورة تكرارية للأفعال التعاونية؛ ما يؤدي

كثيراً. ولكن الخوف من الاستغلال وفقدان التفوق حيال خيار التعاون سيثبط أي محاولة للتعاون⁽²⁸⁾؛ وهي بذلك تمثل وضع المآزق الأمني الذي شرحه جيرفس باستفاضة⁽²⁹⁾.

الجدول (1)

معضلة السجين في العلاقات الدولية

تسلح (لا تعاون)	لا تسلح (تعاون)	لا تسلح (تعاون)
الدولة ب تحقق تفوقاً (4.1)	تحديد تسلح ضمني (3.3)	لا تسلح (تعاون)
سباق تسلح (2.2)*	الدولة أ تحقق تفوقاً (4.1)	تسلح (لا تعاون)

المفتاح: x.y نصيب الدولة أ، نصيب الدولة ب.

*: توازن ناش.

تمثل القيم الأعلى في الأعداد أفضل استفادة لمصلحة الدول.

المصدر:

Frank C Zagare, "Explaining the Long Peace: Why von Neumann (and Schelling) Got it Wrong," *International Studies Review*, vol. 20, no. 3 (2018), pp. 422-437.

2. معضلة السجين وسؤال المؤسسة الدولية عربياً

يفرض وجود المؤسسات السياسية واقعاً ضمن النظام الفوضوي، وبنية المآزق الأمني أو لعبة معضلة السجين المحفزة للأمثاط السلوكية غير التعاونية بين الدول، التساؤل بشأن دور مؤسسات مثل جامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي على مستوى النظام الإقليمي العربي، أو الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية على مستوى النظام الدولي في التخفيف من حدة الأمثاط السلوكية غير التعاونية والمكلفة أو تحويلها إلى أمثاط سلوكية تميل إلى التعاون.

28 Frank C. Zagare, "Explaining the Long Peace: Why von Neumann (and Schelling) Got it Wrong," *International Studies Review*, vol. 20, no. 3 (2018), pp. 422-437.

29 Robert Jervis, "Cooperation under the Security Dilemma," *World Politics*, vol. 30, no. 2 (January 1978), pp. 167-214.

30 Axelrod & Keohane.

31 Anna Cornelia Beyer, "Abolishing the Security Dilemma: Why We Need to Integrate the Militaries," *Cambridge Journal of Eurasian Studies*, vol. 2 (2018), pp. 1-20.

مركز النظام الدولي، وهو بذلك هامشي لا تنطبق عليه معايير المأزق الأمني، ورهانات معضلة السجين بصفة كاملة.

بناءً على هذا الافتراض، يمكن القول إن القوى المتمركزة في قمة النظام الدولي هي التي تتدخل في ترتيبات الأنساق الإقليمية، وتحورها ضمن اتجاهات مختلفة، أثناء تأسيسها أو في سيرورة حياتها؛ وذلك خلافاً لافتراض ميرشايمر الذي كان يرى أن الفاعلين الإقليميين يتمتعون بهوامش مناورة أكبر أثناء نسجهم تفاعلات ذات نمط تعاوني، بسبب موقعهم في هامش النظام الدولي، وهو الأمر الذي يجعل أمشاطهم السلوكية لا تعبر بالضرورة عن المأزق الأمني ومعضلة السجين.

في حين يرى آخرون أن تلك النظم الإقليمية لا فكاك لها من التأثيرات النظامية المتأنية من مركز النظام الدولي، وبالأخص من القوى العظمى. وهو الرأي الذي استقرّ عليه بوزان، حينما شخص تأثيرات القوة الأمريكية، إبان القطبية الأحادية بعد نهاية الحرب الباردة، في أجناس النظم الإقليمية⁽³⁴⁾.

3. تأثيرات النظام الدولي في الترتيبات الإقليمية للنظام الإقليمي العربي

نظرياً، يمكن تصوّر طيف من حدّين قسّين للأشواط التي تتدخل بها القوى العظمى في الترتيبات الإقليمية: يتمثل الحد الأقصى الأول في وجود هيمنة مطلقة للقوى العظمى على النظام الإقليمي ومؤسساته، وتجاهل ديناميات، الداخلية للنظام الإقليمي، وهذا النمط له وجه أقلّ حدّة يتمثل في سماح القوى العظمى بتدخل النظام الإقليمي تدخلاً هامشياً ومحدوداً في التفاعلات الإقليمية⁽³⁵⁾.

في المقابل، ثمة نظم إقليمية يمكنها صوغ ترتيباتها التعاونية والمؤسسية بعيداً عن تدخل القوى العظمى، في النظام الدولي، أو على الأقل يكون للقوى المحلية أثر بارز في تشكيل تلك الترتيبات الإقليمية⁽³⁶⁾. وفي وجود هذه الأشواط من التأثيرات المتأنية من مركز النظام الدولي إلى النظم الإقليمية الطرفية، يحاول الفاعلون المحليون

إلى تغرّ جذري في البنية من معضلة السجين إلى نتيجة مرضية للطرفين بوصفها من بين مخرجات زخم التفاعل. وهي الحالة التي وصفها آلان كولينز لكيفية التحول من معضلة السجين في العلاقات الأمريكية - السوفياتية أثناء الحرب الباردة إلى التعاون بين هذين الفاعلين ضمن استراتيجية الرئيس السوفياتي الأسبق ميخائيل غورباتشوف الموسومة بالخفض المتبادل لحدة التوتر Graduated Reciprocation in Tension Reduction, GRIT قبيل نهاية الحرب الباردة⁽³²⁾.

يتيح النيوليبراليون في حقل العلاقات الدولية، من خلال الانتقال من معضلة السجين إلى بنية تفاعلية قابلة للألعاب التعاونية من قبيل لعبة صيد الطرائد، مجالاً رحباً للفاعلين لاختبار الخيارات والاستراتيجيات، كما يتيح مجالاً تلقائياً للمؤسسات كي تؤدي أدوارها.

يظهر من خلال المراجعة العميقة لبيئة المكافأة أن ثمة إمكانية لتحليل المجالين الأمن - العسكري أو الاقتصاد السياسي الدولي (التقسيم الليبسوني) من خلال منظور واحد، على الرغم من الإقرار بأن قضايا الاقتصاد السياسي الدولي أقل إثارة للجدل والصراع من نظيرتها في المجال الأمني - العسكري، مع الإحالة إلى افتراض أن المصرفيين العرب ضمن صندوق النقد العربي اشتغلوا ضمن بيئة مكافأة أفضل من نظرائهم من القادة السياسيين العرب ضمن جامعة الدول العربية، بسبب اشتباكهم مع الملف الأمني - العسكري والأزمات الأمنية الكبرى في النظام الإقليمي العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويؤكد ذلك الديناميات التي تزامنت مع تطبيق مبدأ الأمن الجماعي بفاعلية، أثناء الأزمة بين العراق والكويت عام 1961⁽³³⁾، أو تصدّع المبدأ فيما بعد أثناء اندلاع الأزمة مرة ثانية بغزو العراق للكويت في عام 1990، أو تدابير توزيع القوة وطبيعة الدولة المهيمنة داخل النظام الإقليمي العربي. لقد شكّل إجمالي تلك القضايا محور استقطاب شديد في جامعة الدول العربية، لارتباطها بالملف الأمني - العسكري.

تحتاج قراءة المؤسسات العربية إلى تحليل بيئة المكافأة، من خلال معضلة السجين في البداية لأنها انعكاس للمأزق الأمني والبنية الفوضوية في النظام الدولي، وفي المرحلة الثانية يمكن أن نجري تعديلاً في هذه البنية من خلال أمشاط الألعاب التعاونية وتجربة واحدة بوحدة لأكسيلرود. ولكن ينبغي قبل ذلك فهم طبيعة التفاعل بين المؤسسة، من حيث هي ترتيب إقليمي لا يحدث في

34 Barry Buzan, "The Logic of Regional Security in the Post-Cold War World," in: Bjorn Hetne, Andras Inotai & Osvaldo Sunkel (eds.), *The New Regionalism and The Future of Security and Development* (London: Palgrave Macmillan, 2000), pp. 1-25.

35 Peter J. Katzenstein, "Regionalism in Comparative Perspective," *Cooperation and Conflict*, vol. 31, no. 2 (1996), pp. 123-159.

36 Amitav Acharya, "The Emerging Regional Architecture of World Politics," *World Politics*, vol. 59, no. 4 (2007), pp. 629-652.

32 Alan R. Collins, "GRIT, Gorbachev and the End of the Cold War," *Review of International Studies*, vol. 24, no. 2 (1998), pp. 201-219.

4. جامعة الدول العربية في مواجهة فشل التعاون

تضمنت الترتيبات التعاونية للنظام الإقليمي العربي، أثناء مأسسة جامعة الدول العربية، القضايا التي تشتمل على التقسيم المجالي الليبسوني؛ أي المجال الأمني - العسكري، ومجال الاقتصاد السياسي الدولي، كما جرت الإشارة إليها في مقترح الوحدة الذي عمل عليه رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد في شكل مسارات للتعاون، جاءت كالآتي⁽³⁹⁾:

- التعاون السياسي، المتضمن مجالي الدفاع والشؤون الخارجية.
- التعاون الاقتصادي.
- التعاون الثقافي والاجتماعي.

بناءً على التصور الذي يرى أنّ مجال الاقتصاد السياسي الدولي لم يكن مثاراً للجدل بين الفاعلين المحليين أثناء مأسسة جامعة الدول العربية، لاحت فرصة التعاون أمامهم بوصفها فرصة تاريخية لا يمكن إفلانها، ولم ينظروا إليها من خلال أمثلة الاقتصاد النيوكلاسيكي مع ورقة العشرين دولاراً الملقاة على الأرض قائلاً: "لو كانت هناك حقاً لالتقطها أحدهم"، بل قالوا: "هذا يوم حظنا، سنأخذ الورقة فلن تبقى هناك كثيراً"⁽⁴⁰⁾.

بدا الأمر مختلفاً نسبياً في واقع الحال، أثناء محاولة الدول العربية مأسسة التعاون في المجال الأمني - العسكري؛ فقد توافرت في البداية بعض مبررات التعاون الأمني Mutual Security بين دول المشرق العربي، لمواجهة التهديد الإقليمي المباشر المتمثل في وجود قوتين أساسيتين هما تركيا وإيران، فضلاً عن التهديد الصهيوني. ولكن التعاون الأمني لم يكن ليجد طريقه إلى النجاح؛ لعدم قدرة الدول العربية المؤسسة للجامعة (مصر، والعراق، والأردن، والمملكة العربية السعودية، واليمن، وسورية) على تجاوز منطق الدولة الإقليمية Raison d'Etat التي تتصرف وتفكر بناءً على بنية المأزق الأمني ومعضلة السجين.

ولذلك حملت عملية صوغ ميثاق الجامعة دوافع التعاون ومبررات الميل إلى عدم التعاون في الوثيقة نفسها؛ فنجد، على سبيل المثال، المبالغة في الإعلاء من شأن السيادة ومبدأ عدم مسها والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. وبناءً عليه، "تدحرجت الترتيبات المؤسسية وراء أولويات الدولة"، وهيمن منطق الدولة الأناني على

في النظام الإقليمي التكيف مع تلك التأثيرات، وصوغ استراتيجيات تتماشى وتوجهات القوى العظمى في قمة النظام⁽³⁷⁾.

يمكن رصد ثلاثة مواقف اتخذها القوى الإقليمية في تفاعلها مع القوى العظمى في قمة النظام الدولي، وهي المقاومة الظاهرة، أو التسوية والمواءمة، أو الولاء والدعم الظاهر. وفي إطار تحليل الترتيبات التعاونية والمأسسة في إطار النظام الإقليمي العربي، سنطرح سؤالين هما: كيف تفاعل الفاعلون العرب أثناء مأسسة جامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي مع القوى المركزية في النظام الدولي؟ وهل نجحت هاتان المؤسساتان في التخفيف من وطأة المأزق الأمني ومعضلة السجين، وطوّرتا تفاعلات تعاونية أكثر رسوخاً؟

في البداية، قد يُعدّ الاختلاف والتناقض في القيم والمصالح بين الفاعلين الإقليميين محلياً مصدر المقاومة الظاهرة ضد القوى الكبرى، ولن يكون لتلك القوى أي تأثير ذي دلالة في الترتيبات الداخلية التعاونية أو غيرها داخل النظام الإقليمي. ولكن في حال شعور الفاعلين الإقليميين بأنّ تدخل القوى العظمى في الترتيبات المحلية في المجال الأمني أو في مصالح إقليمية أخرى يتجاوز تكلفة الولاء والدعم لتلك القوى العظمى، سيعمد هؤلاء الفاعلون إلى صوغ تسويات ومواءمات لتتلاءم ترتيباتها المحلية مع أجنادات القوى العظمى.

ومن خلال قياس هذا الافتراض على مأسسة جامعة الدول العربية، يتبين لنا أنّ نشأتها سنة 1945 لم تكن تدلّ على وجود مقاومة للقوى العظمى، وبريطانيا أساساً، بل كان مباركتها. ولكنّ الفاعلين المحليين أظهروا، في بدايات القرن العشرين إلى سنة 1945، صعوداً قومياً قد يحمل في طياته بعض دلالات المقاومة للقوى الخارجية. وقد ظهر ذلك بوضوح في التفاعل مع الإمبراطورية العثمانية في مرحلة سابقة، وإيران بصفتها قوة إقليمية. وحينئذ، عملت الترتيبات الإقليمية في النظام العربي الناشئ على صوغ مشروع قومي يضمّ دول المشرق العربي لم يحظّ بإعجاب بريطانيا، فرفضت مشروع الوحدة العربية الذي اقترحه العراق في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين، وكان يضمّ حينئذ العراق وفلسطين، وشرق الأردن، كما منح المشروع اليهود حكماً ذاتياً، في المناطق ذات الأغلبية اليهودية⁽³⁸⁾. وعلى إثر رفض بريطانيا للمشروع، جرى قبول المساومة على تأسيس جامعة الدول العربية بعد ذلك سنة 1945.

37 Amitav Acharya, "Regional Security Arrangements in a Multipolar World? The European Union in Global Perspective," *Friedrich Ebert Stiftung Briefing Paper* (2004).

38 مفيد الزبيدي، موسوعة تاريخ العرب المعاصر والحديث (عمّان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004)، ص 300.

39 المرجع نفسه.

40 Larry Swedroe, "The Twenty Dollar Bill: Tebi," *The Evidence-Based Investor*, 17/7/2020, accessed on 25/4/2024, at: <https://cutt.ly/9eqqI2TP>

الكويت، عبر وضع قوات عسكرية داخل الكويت، إلى شباط/ فبراير 1963، بعد زوال حكم عبد الكريم قاسم في العراق.

تعرض النظام الإقليمي العربي مرات عديدة لمآزق أمنية، نشبت بين الدول العربية المشتركة في جامعة الدول العربية أدت بعضها إلى اندلاع حروب حقيقية، مثل الحالة الجزائرية - المغربية في حرب الرمال سنة 1963، أو النزاع بين مصر والسودان سنة 1958، أو النزاع السوري - المصري في الفترة 1961-1962. كما اتسم النظام الإقليمي العربي بهيمنة أحادية القطبية، ممثلة في "الجمهورية العربية المتحدة" (مصر وسورية) التي استمرت في الفترة 1958-1961، وكانت متفوقة على نحو هائل في العديد من مؤشرات القوة القومية⁽⁴⁴⁾ على جميع أعضاء جامعة الدول العربية. ولذلك، قد تعتبر الأزمة بين العراق والكويت، من منظور المقاربة الواقعية، محاولة جدية لقلب ميزان القوى لمصلحة العراق كقوة مُراجعة ثورية ضد قوة الوضع القائم المهيمنة في النظام العربي المتمثلة في الجمهورية العربية المتحدة أثناء أزمة 1961.

على الرغم من استقرار مبدأ الأمن الجماعي والإجماع على مبدأ حماية استقلال أعضاء الجامعة وسيادتهم ووحدة أراضيهم ضد أي عدوان محتمل في السنوات القليلة التي سبقت نشوب أزمة سنة 1961، فإن الجامعة لم تعمل على تطبيق هذا المبدأ في الصراعات العربية - العربية (أي داخل النظام الإقليمي العربي)، ظناً من أعضائها أن مبدأ حماية استقلال الأعضاء هو مبدأ للدفاع الجماعي ضد العدوان من خارج النظام العربي كإسرائيل أو القوى الاستعمارية كفرنسا أو بريطانيا⁽⁴⁵⁾، ولم تناقش جامعة الدول العربية مبدأ حماية الاستقلال، مبدأً للأمن الجماعي بصفته أولوية قصوى، حتى اندلاع أزمة سنة 1961.

لقد أدت الأحادية القطبية لمصلحة الجمهورية العربية المتحدة داخل النظام الإقليمي العربي وجامعة الدول العربية إلى استقرار نسبي في العلاقات الإقليمية، وسمحت هذه الوضعية للقطب المهيمن بخلق دينامية القطيع وفرض مبدأ الأمن الجماعي ضد التحدي العراقي أثناء الأزمة العراقية - الكويتية عام 1961. إلا أن إعادة توزيع القوة على نحو تعددي بعد توسع العضوية في جامعة الدول العربية بدخول

حساب المنطق التعاوني المؤسسي، فضلاً عن مشكلات الضعف الهيكلي الناتج من عدم فاعلية آلية اتخاذ القرار داخل المؤسسة، والقائم على آلية الإجماع بدلاً من الأغلبية⁽⁴¹⁾، وقد نصت على ذلك المادة السابعة من ميثاق الجامعة.

ولكن لم يخلُ ميثاق الجامعة من محاولات مؤسسية من أجل التخفيف من المآزق الأمني المحتمل الوقوع بين الدول العربية، من خلال المادتين الخامسة والسادسة اللتين تنص أولاهما على الآتي: "لا يجوز الاتجاه إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها، ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف، كان قراره نافذاً وملزماً. وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف الاشتراك في مداوات المجلس وقراراته. ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة، وبين أي دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما. وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء"⁽⁴²⁾.

وفي الواقع، لم يكن لهذه الأطر القانونية القدرة على كبح الجنوح الحاد إلى تعريف مصلحة الدول تعريفاً ذاتياً، يفرط في التأويل المادي لمحددات القوة في الدول، ومنطق الاعتماد على الذات الذي تتحرك فيه الدول ضمن البنية الفوضوية داخل النظام الدولي، والتي ألقت بظلالها على جامعة الدول العربية، من خلال تشكل مجموعة من المآزق الأمنية. نذكر منها المآزق الأمني العراقي - الكويتي الذي تشكل سنة 1961 بين بريطانيا والعراق، ثم بين العراق والكويت بعد استقلالها في حزيران/ يونيو 1961⁽⁴³⁾، حين أظهر العراق أثناء حكم عبد الكريم قاسم (1958-1963) رغبته في ضمّ الكويت بعدها امتداداً جغرافياً وتاريخياً له، بعد إعلان بريطانيا إنهاء الحماية ومنح الكويت الاستقلال. تدخلت بريطانيا بإرسال قوات عسكرية؛ لأنها الطرف الأول في المآزق الأمني بسبب تهديد المصدر الأساسي لتوريد الطاقة، ثم تدخلت جامعة الدول العربية لمصلحة الكويت بعد انضمامها إلى المنظمة مباشرة. وأدت الجامعة دور الموازن لمصلحة

41 تنص المادة السابعة من ميثاق جامعة الدول العربية على ما يلي: "ما يقره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة، وما يقره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله، وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقاً لنظمها الأساسية".

42 جامعة الدول العربية، ميثاق جامعة الدول العربية، شوهده في 2022/11/13 في: <https://bit.ly/48Vn1e0>

43 Mike D. Goodwin, *The Iraq-Kuwait Crisis of 1961: A Lesson in Interregional Politics and Economics* (Washington: Washington University Seattle, 1991), p. 20.

44 يرى الباحث أحمد سالم علي أن الجمهورية العربية المتحدة تمتعت قبيل أزمة سنة 1961 بتفوق كبير على كل أعضاء جامعة الدول العربية، وفي مختلف مؤشرات القوة القومية. فضلاً عن خصائص المكانة والقيادة، كانت أكبر دولة مساهمة في ميزانية جامعة الدول العربية بنسبة 39.56 في المئة في الفترة 1959-1961، وكانت أقوى أعضاء الجامعة باعتبار مؤشر عدد السكان (36 في المئة)، ومؤشر الإنفاق العسكري (41 في المئة)، والتعداد البشري للجيش (41 في المئة). ينظر: علي، ص 158-159.

الجدول (2)

أقوى 20 في المئة من أعضاء جامعة الدول العربية وأنصبتهم من قوتها الإجمالية في سنة 1990

الناتج المحلي الإجمالي (في المئة)	عدد الجيش (في المئة)	الإنفاق العسكري (في المئة)	عدد السكان (في المئة)	
السعودية (23)	العراق (36)	السعودية (35)	مصر (24)	أقوى الأعضاء
الجزائر (16)	مصر (15)	العراق (24)	السودان (12)	ثاني أقوى الأعضاء
مصر (10)	سورية (13)	الكويت (9)	الجزائر (11)	ثالث أقوى الأعضاء
الإمارات (7)	المغرب (7)	مصر (8)	المغرب (11)	رابع أقوى الأعضاء

المصدر: أحمد سالم علي، الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية: بين النظريات الواقعية والبنائية (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 211.

ومن وجهة نظر واقعية بحثة، فإنّ دول الجامعة لم يكن في إمكانها التغلّب على المعضلة الأمنية على الرغم من محاولاتها، والسبب في ذلك هو الفشل الضمني في نظرية الأمن الجماعي في حدّ ذاتها. ويتعلّق أحد أوجه الفشل باعتماد النظرية الجوهرية على مكوّن "الثقة" الغامض، وعجز النظرية عن تقديم شروحات وافية للأشكال التي تتجاوز بها الدول عامل الخوف وتعلّم الوثوق بالآخرين، فضلاً عن التغيرات الجذرية في ميزان القوى بين الدول العربية.

كل من سورية، والجزائر، والبحرين، وقطر، وعمّان، والإمارات العربية المتحدة، وموريتانيا وجيبوتي، وضع النظام الإقليمي قبيل اندلاع الأزمة العراقية - الكويتية في سنة 1990 أمام توزيع مشتت لمؤشرات القوة القومية بين مصر والعراق والسعودية والجزائر والمغرب، ثم السودان وسورية والكويت والإمارات على نحو أقلّ نسبيًا، وذلك وفقاً لمؤشرات عدد السكان، والإنفاق العسكري، والتعداد البشري للجيش، والناتج المحلي الإجمالي (ينظر الجدول 2).

وعلى خلاف الوضع الإقليمي النظامي المستقرّ نسبيًا، من حيث التفوق الاستراتيجي الظاهر لمصلحة الجمهورية العربية المتحدة، أثناء الأزمة بين العراق والكويت عام 1961 - ممّا مكّنها من فرض ترتيبات الأمن الجماعي ضمن جامعة الدول العربية - فإنّ وضع تعدد القوى داخل النظام الإقليمي أثناء الأزمة الثانية لغزو الكويت سنة 1990 نتج منه فشل ذريع في فاعلية مبدأ الأمن الجماعي للجامعة. وفي تسعينيات القرن العشرين، أدّت حالة انعدام استقرار النسق العربي لدول الجامعة إلى إدراك غالبية الدول الأعضاء مدى هشاشة التضامن العربي داخل هذا النسق وتراجع بنية الثقة به؛ ولذلك انهارت احتمالات التعاون بصفة دراماتيكية مع حرب الخليج الثانية سنة 1991، وضاعت احتمالات الانخراط في دينامية حقيقية للتعاون في سياق نهاية الحرب الباردة، سواء من خلال ألعاب صيد الطرائد أو عبر مقارنة أكسيلرود واحدة بواحدة. فلم يعد ذلك أمراً مطروحا، على الرغم من استمرارية الجامعة في الوجود المؤسسي، في ظلّ تعزيز نمط وحيد للتفاعل وهو معضلة السجين ضمن بنية المأزق الأمني العربي.

ومن وجهة نظر واقعية بحثة، فإنّ دول الجامعة لم يكن في إمكانها التغلّب على المعضلة الأمنية على الرغم من محاولاتها، والسبب في ذلك هو الفشل الضمني في نظرية الأمن الجماعي في حدّ ذاتها. ويتعلّق أحد أوجه الفشل باعتماد النظرية الجوهرية على مكوّن "الثقة" الغامض، وعجز النظرية عن تقديم شروحات وافية للأشكال التي تتجاوز بها الدول عامل الخوف وتعلّم الوثوق بالآخرين، فضلاً عن التغيرات الجذرية في ميزان القوى بين الدول العربية

الدول هو البنية الفوضوية التي تقوم على منطقتي تفضيلات الفاعل، أما بنية القيود، فهي ما يدفع إلى إدراك منطق المكاسب النسبية وأهمية التعاون.

وبالنظر إلى نشاط مؤسسة صندوق النقد العربي، في مجال الاستثمار المالي، ودعم الدول العربية المتعثرة ماليًا واقتصاديًا، قد تفتقر هذه الحالة وجود بنية تفاعلية أخرى أكثر تعقيدًا تُسمى "المنفعة العامة" Public Good. وهي بنية وجدت لتضمن استمرار انفتاح الأسواق والتجارة الحرة، وينخرط الفاعلون في هذا الإطار الذي يسمح للجميع، بلا استثناء، بالاستفادة من المورد المشترك Joint Supply، كما تمنح خاصية عدم استبعاد المنتفعين "الراكبين بالمجان" Free Riders فرصة للحصول على المنفعة العامة⁽⁴⁹⁾، ووجود هؤلاء المنتفعين لا يمنع المساهمين من توفير الخدمة العامة⁽⁵⁰⁾. وتنطبق هذه المقاربة على صندوق النقد العربي، من خلال وجود حالة تراتبية في قوة المساهمة المالية في المؤسسة؛ ما يؤسس تلقائيًا لوجود قوى توفير المنفعة العامة ودول تساهم بقدر أقل، لكن يشترك الجميع في تقاسم المنفعة.

تتلخص المنفعة العامة التي يقدمها صندوق النقد العربي للدول العربية في الخدمات التالية⁽⁵¹⁾:

- تقديم التسهيلات القصيرة والمتوسطة الأجل للدول الأعضاء للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها.
- تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول.
- تحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- يخصّص الصندوق ما يكفي من موارده المدفوعة بعملات الدول الأعضاء لتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة لتسوية المدفوعات

49 تشير هذه الحالة إلى معضلة المشاعات The Tragedy of the Common، ومعضلة الراكب بالمجان The Free Rider Problem التي استفاضت في شرحها الباحثة إليانور أوستروم من خلال نظريتها حول إدارة الموارد لدى المجتمعات المحلية. وتعبّر فكرة معضلة المشترك عن ظاهرة عدم القدرة على استبعاد المنتفعين والراكبين بالمجان عن الحوض المشترك للموارد التي تنزع أيضًا إلى التناقص من جراء الاستغلال المفرط لها من الأفراد، وتحدث هذه المعضلة نتيجةً لسلوك العقلاني للأفراد المتمثل في تعظيم مكاسبهم الشخصية على حساب إنفاق الموارد واستمرارها لمصلحة المنفعة العامة. ينظر:

Elinor Ostrom, "Tragedy of the Commons," *The New Palgrave Dictionary of Economics*, vol. 2 (2008), pp. 1-4.

50 John A. C. Conybeare, "Public Goods, Prisoners' Dilemmas and the International Political Economy," *International Studies Quarterly*, vol. 28, no. 1 (1984), pp. 5-22.

51 صندوق النقد العربي، ص، 8-9.

يؤكد الواقعيون الهجوميون أن الخوف لا يمكن تجاوزه، بسبب فوضوية النظام الدولي، ولأنه ثمة دائمًا من يملك قوة عسكرية هجومية، فضلًا عن استحالة التأكد من نيات الآخرين⁽⁴⁶⁾، وهذه الحالة تمثل المأزق الذي عرفته جامعة الدول العربية، ولم تجد له حلًا حقيقيًا. فليس ثمة أي تفسير ملائم لفوضوية النظام العربي، أو امتلاك كل الدول العربية جيوشًا وقوات هجومية، والجواب الوحيد الذي امتلكته المنظمة كان موجّهًا إلى فرضية وجود سوء النيات، من خلال دعوة الدول العربية صراحة إلى عدم الاعتداء إلا في حالة الدفاع من خلال المادتين الخامسة والسادسة من ميثاق الجامعة.

يسمح التقسيم المجالي الليبسوني الذي قبل به الواقعيون، ولو على مضض، بمناقشة جدية لإمكانية تطوّر مؤسسي ضمن بنى تعاونية بعيدًا عن قضايا المجال الأمني - العسكري. بعد اختبار فرضية الأمن المتبادل أثناء مؤسسة جامعة الدول العربية، تبين صعوبة تحقق أي شكل من الألعاب التعاونية، بما فيها قاعدة واحدة بوحدة لأكسيلرود، ويعود ذلك إلى طبيعة بنية النظام، سواء بسبب أناركيته (فوضاه) المفرطة، أو بسبب زخم تأثيرات القوى الكبرى في الترتيبات الإقليمية للنسق العربي عمومًا.

5. صندوق النقد العربي ومنطق الألعاب التعاونية

أسس صندوق النقد العربي سنة 1976 بعد نحو ثلاثين سنة من تأسيس جامعة الدول العربية، ويُعدّ مؤسسة إقليمية تختص بمجال الاقتصاد السياسي الدولي، وتقبل بنيتها أشكالًا تعاونية مختلفة، حدّدتها اتفاقية التأسيس في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي، وتعزيز الاستقرار والتطوير الاقتصادي والمالي والنقدي⁽⁴⁷⁾

بناءً على ذلك، هل يمكن القول إن إجمالي هذه القضايا المتعلقة بمجال الاقتصاد السياسي الدولي، كما أشرنا إلى ذلك سابقًا، يمكنها أن تعيد تشكيل تفاعلات معضلة السجين كما هو الحال في قضايا جامعة الدول العربية؟ نظريًا، لا يمكن الجزم بأن قضايا مجال الاقتصاد السياسي الدولي مستبعدة من معضلة السجين، وقد يحدث ذلك لأنّ الوحدات الاقتصادية تسعى مثل الدول لتحقيق أقصى قدر من المكاسب، سواء اشتغلت هذه الوحدات الاقتصادية في بيئة اقتصادية تنافسية أو احتكارية⁽⁴⁸⁾؛ ولذلك فإن ما يتحكم في سلوك

46 Mearsheimer.

47 ينظر: صندوق النقد العربي، اتفاقية تأسيس صندوق النقد العربي بتاريخ نيسان "أبريل" 1976 وتعديلاتها حتى 03 نيسان "أبريل" 2013، شوهدي في 2024/4/25 <https://cutt.ly/beqqPAOc>

48 Powell.

حين تميل الأغلبية إلى العزوف عن تقديم الخدمة العامة أو المبادرة إلى التعاون (ينظر الجدول 3).

تبرز المقارنة بين جامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي وجود اختلاف بنيوي يعكس على مخرجات كل مؤسسة وحصيلتها، ويظهر وجود اختلافات عميقة بينهما؛ لأنّ هذا النوع من المقارنة سيكون أساساً بين بنية لعبة معضلة السجين المتأصلة في جامعة الدولة العربية على ما يبدو، و لعبة بنية المنفعة العامة - مع احتمالية تلاشيها مع المستفيدين باستمرار من الخدمة المجانية - التي أفرزها نمط تفاعلي تعاوني متكرر داخل صندوق النقد العربي، وذلك على الرغم من وجود كلتا المؤسستين في النطاق الإقليمي نفسه على نحو متطابق، ولا يمنع حدوث تأثيرات متبادلة بينهما.

في البداية، دفعت بنية معضلة السجين الدول العربية إلى المشاركة في لعبة غير إقصائية Nonexcludability، ولكن هذه الخاصية في الألعاب المتعددة الفواعل تفضي في أغلب الأحيان إلى تنافسية على المصالح، مثل تجمّعات الأفراد في الساحات، أو السيارات في الطرق السريعة كما هو الحال في معضلة المشترك أو معضلة الراكب بالمجان التي شرحها توماس شيلينغ في مجال الدراسات الأمنية⁽⁵³⁾، بينما لم تفض خصية عدم الإقصاء في صندوق النقد العربي الناتجة من لعبة المنفعة العامة إلى التنافسية الشديدة بين أعضائه. ويمكن القول إن حالة عدم الإقصاء داخل صندوق النقد العربي عبّرت عن وضعية مأسسة فعلية، ولم تكن مجرد وضع شكلي على منوال المؤسسات التي تتأثر بالضغوط البنوية الشديدة للنظام الفوضوي ومعضلة السجين، مثل حالة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في كانون الثاني/ يناير 2020 المعروفة اختصاراً بـ "بريكست" Brexit.

تشارك كلتا المؤسستين العربيتين في إنتاجهما مخرجات الحد الأدنى للفاعلين، التي تجعل الدول العربية في وضع سيئ للجميع في حالة فشلهم في تحقيق التعاون (توازن ناش)، ولكن يتميز صندوق النقد العربي بخاصية "الخدمة" التي يبحث عنها الجميع تقريباً، فمستوى الحد الأدنى للمنفعة العامة يعدّ كافياً لتفعيل ميزات العمومية، في الوقت الراهن، وفي عدد المستفيدين؛ ما يجنبها عملياً الوقوع في معضلة المشترك، وهذه العناصر ليس لها أي قيمة داخل بنية معضلة السجين التي تجذّرت في جامعة الدول العربية.

إنّ بنية تسمح بالألعاب التعاونية في صندوق النقد العربي ستفتح مجالاً أكبر للتحويل من لعبة صيد الأيل إلى لعبة واحدة بوحدة،

الجارية بين الدول الأعضاء وفقاً للقواعد والنظم التي يقرها مجلس المحافظين وفي إطار حساب خاص يفتحه الصندوق لهذا الغرض.

• عقد مشاورات دورية مع الدول الأعضاء بشأن أحوالها الاقتصادية، والسياسات التي تنتهجها بما يساعد على تحقيق أهداف الصندوق والدول المعنية.

• تقديم المعونات الفنية للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء.

وفي إطار برامج الدعم الاقتصادي، يسهر الصندوق على مساعدة الدول العربية من خلال برامج الإصلاح على مستوى الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2015-2021، ومنها قرض عادي سنة 2019 قُدّم للسودان، قيمته 27.4 مليون دينار عربي حسابي (ما يعادل حوالي 115 مليون دولار أميركي) لدعم جهود الإصلاح الاقتصادي، أو دعم احتياجات التمويل الطارئة للدول الأعضاء خلال الفترة 2015-2021، ومنها قرض تعويضي للأردن سنة 2021 قيمته 63 مليون دولار من أجل المساهمة في تمويل عجز ميزان المدفوعات خلال سنة 2020، بسبب تراجع عائدات الصادرات السلعية والخدمية خلال سنة 2020، نتيجة تداعيات جائحة فيروس كورونا المتمثلة في انخفاض الطلب العالمي، وفترات الإغلاق، وتأثر حركة النقل والسفر. واستفادت مصر سنة 2021 بقرض تعويضي قيمته 368 مليون دولار لتعزيز حصيللة الصادرات السلعية والخدمية بسبب تراجع الطلب الخارجي وإجراءات الإغلاق⁽⁵²⁾. هذه بعض الأمثلة لأشكال المنفعة العامة التي يوفرها الصندوق للدول العربية.

تبدو هذه البنية مختلفة تماماً عن بنية جامعة الدول العربية؛ وذلك بسبب طبيعة ما وصفناه بـ "المنفعة العامة" وخاصّة مفهوم "العمومية" Publicness؛ لأنّ المنفعة ليست عامة في المأزق الأمني ومعضلة السجين، فالمنفعة ذات جوهر أناني يتعلق بوجود الدول وأمنها. وعلى الرغم من ذلك، ثمة احتمال ضئيل لنشوب معضلة السجين حتى داخل صندوق النقد العربي، يسببه تزايد عدد المستفيدين من الخدمة المجانية Free Riders؛ ما يدفع استفادتهم القصوى نحو التلاشي. وتتعلق أرجحية هذا الاحتمال بحالة انهيار السوق، أو معضلات العزوف الجماعي Common Aversions، وهي معضلات معوقة لتعزيز التعاون، خاصة في غياب المؤسسات،

53 Thomas C. Schelling, "Hockey Helmets, Concealed Weapons, and Daylight Saving: A Study of Binary Choices with Externalities," *Journal of Conflict Resolution*, vol. 17, no. 3 (1973), pp. 381-428.

52 "الاقتصاد الكلي"، صندوق النقد العربي، شوهد في 2024/4/25، في: <https://cutt.ly/yeqqSGIX>

الجدول (3)

مقارنة بين البنية المؤسسية لجامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي

البند	جامعة الدول العربية	صندوق النقد العربي
مجالات أهداف المؤسسة	<p>أمني - عسكري واقتصاد سياسي</p> <p>نص المادة (2) من ميثاق الجامعة: الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها.</p> <p>كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة وأحوالها في الشؤون الآتية:</p> <p>(أ)- الشؤون الاقتصادية والمالية، ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك، والعملة، وأمور الزراعة والصناعة.</p> <p>(ب)- شؤون المواصلات ويدخل في ذلك السكك الحديدية، والطرق، والطيران، والملاحة، والبرق والبريد.</p> <p>(ج)- شؤون الثقافة.</p> <p>(د)- شؤون الجنسية، والجوازات، والتأشيرات، وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين.</p> <p>(هـ)- الشؤون الاجتماعية.</p> <p>(و)- الشؤون الصحية.</p>	<p>اقتصاد سياسي دولي</p> <p>المادة (4) من اتفاقية التأسيس:</p> <p>يهدف الصندوق إلى المساهمة في تحقيق الأغراض التالية:</p> <p>(أ)- تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء. (ب)- استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية، وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها، والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء.</p> <p>(ج)- إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي، بما يحقق المزيد من خطى التكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء.</p> <p>(د)- إبداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول الأعضاء، على النحو الذي يؤمن المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الموارد، ويؤدي إلى تنميتها حيثما يطلب منه ذلك.</p> <p>(هـ)- تطوير الأسواق المالية العربية.</p> <p>(و)- دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي، وتهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة.</p>
آلية اتخاذ القرار	<p>يتخذ القرار بالإجماع + الأغلبية في بعض الأحيان.</p> <p>نص المادة (1/7) من ميثاق الجامعة:</p> <p>يمثل حضور ثلثي عدد الدول الأعضاء النصاب القانوني اللازم لصحة انعقاد أي دورة لمجلس الجامعة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجالس الوزارية الأخرى العاملة في إطار الجامعة.</p>	<p>يتخذ القرار بأغلبية عدد الأسهم</p> <p>نص المادة (31) من اتفاقية التأسيس:</p> <p>يحتسب عند التصويت في مجلس المحافظين (75 لكل عضو بصرف النظر) عما يملكه من الأسهم، ثم يضاف إلى ذلك صوت عن كل سهم يملكه العضو. ب- تتخذ القرارات في جميع ما يعرض على مجلس المحافظين بالأغلبية المطلقة للقوة التصويتية ما لم ينص على خلاف ذلك.</p>
الصلاحيات الموكلة للمؤسسة	<p>صلاحيات محدودة:</p> <p>المادة (20) من ميثاق الجامعة:</p> <p>يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق، وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق [...] ولا يبت في التعديل إلا في دور انعقاد التالي للدور الذي يقدم فيه الطلب. وللدولة التي لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه دون التقييد بأحكام المادة (18).</p>	<p>صلاحيات موسعة:</p> <p>نص المادة (30/ ب) من اتفاقية التأسيس:</p> <p>يعتبر مجلس المحافظين بمنزلة الجمعية العمومية للصندوق وله جميع سلطات الإدارة كما أن له أن يفوض مجلس المديرين التنفيذيين في ممارسة أية سلطة من سلطاته ما عدا: 1- قبول الأعضاء الجدد. 2- زيادة رأس المال. 3- تحديد توزيع الدخل الصافي للصندوق. 4- تعيين مراقبي الحسابات واعتماد الحسابات الختامية. 5- البت في المنازعات الواردة على تفسير أحكام هذه الاتفاقية. 6- إيقاف أحد الأعضاء، وتصفية أمواله. 7- وقف عمليات الصندوق نهائياً. 8- تعديل الاتفاقية.</p>

هذا النحو، في حاجة إلى بعض التعديل على مستوى إعادة توصيف بيئة المكافأة، وتقسيمها كما فعل ليبسون إلى مجال أمني - عسكري يقابله مجال الاقتصاد السياسي الدولي، أو ما اصطُح عليه في هذه الدراسة بالتقسيم الليبسوني.

بهذه الطريقة، أصبح ممكناً دراسة جامعة الدول العربية ضمن مُعطى المجال الأمني - العسكري، الملائم من الناحية التفسيرية لافتراضات النظرية الواقعية. أما صندوق النقد العربي، فينتهي إلى مجال الاقتصاد السياسي الدولي الذي حاول الواقعيون تهميشه في الحصيولة النهائية للتفاعلات الدولية؛ لأنه يتلاءم على نحو أفضل مع افتراضات النيوليبراليين حول الألعاب التعاونية. ولذا، فإن إحدى الملاحظات التي نُوهت بها هذه الدراسة هي اشتغال المصرفيين العرب ضمن صندوق النقد العربي داخل بيئة مكافأة أفضل من نظرائهم من القادة السياسيين العرب ضمن جامعة الدول العربية، بسبب اشتباكهم مع الملف الأمني - العسكري والأزمات الأمنية الكبرى التي ضربت النظام الإقليمي العربي، وخاصة أزمَتَي 1961 و1990.

احتاج تفسير ظهور المؤسسات العربية من خلال النظرية الواقعية إلى تحليل بيئة المكافأة - كما أشرنا - التي تتفاعل فيها دول النظام العربي، ويعتمد ذلك على تحليل معضلة السجين كانعكاس للمأزق الأمني والبنية الفوضوية في النظامين العربي والدولي عموماً، بناءً على افتراض الواقعيين أساساً، ثم حاولنا تحليل تلك البنية عبر إجراء التعديل عليها من خلال أمط الألعاب التعاونية وتجربة واحدة بوحدة التي قدّمها النيوليبراليين مثل كيوهان وأكسيلرود، وذلك من دون تجاهل طبيعة المأسسة التي حدثت في النظام العربي كترتيب إقليمي بعيد نسبياً عن مركز النظام الدولي، ولكنه ليس بعيداً كلياً عن رهانات القوى العظمى وتأثيراتها سلبياً وإيجابياً.

لقد وُقرت جامعة الدول العربية في أثناء نشوئها بصفتها حالة مأسسة إقليمية، تحاول التخفيف من معضلة السجين، خلقَ مبررات التعاون الأمني المتبادل بين دول المشرق العربي، لمواجهة التهديد الإقليمي المباشر، المتمثل في وجود قوتين أساسيتين هما تركيا وإيران، فضلاً عن التهديد الصهيوني. ولكن التعاون الأمني المأمول هو خلق حالة من الفشل في تحقيق التعاون، بسبب عدم قدرة الدول العربية المؤسسة للجامعة (مصر، والعراق، والأردن، والسعودية، واليمن، وسورية) على تجاوز منطق الدولة الإقليمية التي تتصرف وتفكر بناءً على بنية المأزق الأمني ومعضلة السجين، ولم يكن لأيٍّ منها القدرة على تجاوز خوفها والوثوق بالآخرين، وتجلى ذلك فيما بعد أثناء عملية صوغ ميثاق الجامعة، التي عزّزت الاتجاه نحو فشل التعاون، من خلال

بسبب وجود إطار مؤسسي يعزّز هذا النمط من اللعب، ويكافئ على التعاون، ولا يوجد ما يثبته أو يكبّحه من الخارج، فمن المرجح جداً، نتيجةً لذلك، أن تساعد خصائص واحدة بوحدة في التخفيف من معضلة السجين المحتدم داخل جامعة الدول العربية، مثل الخاصية الآتية: كن لطيفاً وتجنّب الصراعات التي لا فائدة فيها، ما دام الآخرون لطيفين معك، أو خاصية كن متسامحاً، وعد سريعاً إلى التعاون بعد معاقبة غير المتعاونين، وكن واضحاً وشفافاً حتى يفهم الآخرون نمطك السلوكي⁽⁵⁴⁾. إن مفاهيم مثل هذه تعبر في جوهرها عن محاولة ليبرالية لتجاوز الفهم النظري الواقعي بمعضلاته التطبيقية ومآزقه الأمنية؛ لأنه يشكّل عقبة حقيقية أمام عمليات بناء المؤسسات الدولية والإقليمية.

خاتمة

من أجل دراسة ظاهرة المأسسة الدولية في النظام العربي، من خلال ظاهرتي جامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي، اختبرت هذه الدراسة حدود الافتراضات الواقعية في تفسير تطوّر المأسسة العربية؛ ولذلك، حمل الاشتباك الأولي مع النظرية الواقعية في طياته، داخل الدراسة، تفكيك المقولات التالية:

- تعدّ الدول الفواعل الأساسية في النظام الدولي، وهي بالضرورة فواعل عقلانية.
- تخضع خيارات الدول وأمطها السلوكية لمبدأ غياب سلطة مركزية فعّالة، وذلك ضمن ما يعرف بالفوضى.
- سوف تتجه الدول بنبيوياً إلى تفضيل "الأمن والاستقلالية" كأولوية قصوى، فضلاً عن وضعها ككيانات مفرطة الحساسية تجاه "التكلفة"؛ ما يدفعها تلقائياً إلى اختيار الأفعال التي تضمن لها حماية أكبر لأمنها واستقلاليتها.

سوف يؤدي تطبيق هذه الافتراضات على تفسير نزوع الدول العربية إلى بناء مؤسسات دولية إقليمية إلى ضرورة وضع حدٍّ لمعضلة السجين التي تعدّ البنية الأساسية للتفاعل بين الدول العربية، فتميل أغلبها إلى عدم التعاون مهما كان الأمر، إلا إذا وقع ذلك بصفة عرضية غير مقصودة. وبناءً عليه، يبدو من المراجعة العميقة لتفاعلات النظام الإقليمي العربي أنّ التفسير النظري الواقعي، على

54 Jessica L. Barker, "Robert Axelrod's (1984) the Evolution of Cooperation," in: Todd K. Shackelford & Viviana A. Weekes-Shackelford (eds.), *Encyclopedia of Evolutionary Psychological Science* (Cham: Springer International Publishing, 2021), pp. 6712-6719.

المراجع

العربية

"الاقتصاد الكلي". صندوق النقد العربي. في:

<https://cutt.ly/yeqqSGIX>

جامعة الدول العربية. ميثاق جامعة الدول العربية. في:

<https://bit.ly/48Vn1e0>

الزبيدي، مفيد. موسوعة تاريخ العرب المعاصر والحديث. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004.

صندوق النقد العربي. اتفاقية تأسيس صندوق النقد العربي بتاريخ 27 نيسان "أبريل" 1976 وتعديلاتها حتى 03 نيسان "أبريل" 2013. في:

<https://cutt.ly/beqqPAOc>

علي، أحمد سالم. الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية: بين النظريات الواقعية والبنائية. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

الأجنبية

Acharya, Amitav. "Regional Security Arrangements in a Multipolar World? The European Union in Global Perspective." *Friedrich Ebert Stiftung Briefing Paper* (2004).

_____. "The Emerging Regional Architecture of World Politics." *World Politics*. vol. 59, no. 4 (2007).

Axelrod, Robert & Robert Keohane "Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions." *World Politics*. vol. 38, no. 1 (1985).

Beyer, Anna Cornelia. "Abolishing the Security Dilemma: Why We Need to Integrate the Militaries." *Cambridge Journal of Eurasian Studies*. vol. 2 (2018).

Bull, Hedley. *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics*. London/ New York: Macmillan, 1977.

Collins, Alan R. "GRIT, Gorbachev and the End of the Cold War." *Review of International Studies*. vol. 24, no. 2 (1998).

المبالغة في الإعلاء من شأن السيادة ومبدأ عدم مسّها والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

إنّ النظر إلى جامعة الدول العربية، من خلال نظرة واقعية بحتة، يؤكّد على نحو واضح تعثرها في مواجهة المأزق الأمني داخل النظام العربي، ولم تكن جهودها في إدراج نظرية الأمن الجماعي حلّاً فعلاً، بسبب فشل النظرية ومعيّاريتها في معالجة انعدام الثقة بين الفاعلين داخل المؤسسة، فضلاً عن عجز النظرية عن تقديم أي شروحات وافية للأشكال التي تتجاوز بها الدول عامل الخوف وتعلّم الوثوق بالآخرين.

يمكن القول إنّ بنية معضلة السجين دفعت الدول العربية إلى المشاركة في لعبة غير إقصائية يشارك فيها الجميع تقريباً. ولكن هذه الخاصية في الألعاب المتعددة الفواعل لم تفض، في حالة جامعة الدول العربية، إلى خلق زخم تعاوني، بل ظل الأثر المؤسسي ضئيلاً في الفاعلين، واتّسم النظام في أغلب الأحيان بتنافسية شديدة على المصالح، تشبه تجمّعات الأفراد في الساحات أو السيارات في الطرق السريعة، وهذا النمط غير تعاوني بطبيعته في نظر شيلينغ.

وفي المقابل أدّت خاصية عدم الإقصاء في صندوق النقد العربي، الناتج من لعبة "المنفعة العامة"، إلى تنافسية ضئيلة بين الدول العربية، ويمكن القول إنها لإقصائية فعلية وليست شكلية على منوال معضلات السجين التي ظلت الجامعة تعانيتها.

ويمكن القول، أيضاً، إنّ على الرغم من تشابه مخرجات المؤسستين العربيتين في أثناء إنتاجهما حصائل الحد الأدنى للاعبين، تجعل الدول العربية في وضع سيئ للجميع في حال استنكافها عن التعاون، فإن ميزة صندوق النقد العربي بخاصية "الخدمة" التي يبحث عنها الجميع تقريباً تجعل قيمة الحد الأدنى للمنفعة العامة فيه كافية لتفعيل ميزاتها؛ سواء العمومية، أو الراهنية، أو من حيث عدد المستفيدين. وهذه العناصر ليس لها أي قيمة داخل بنية معضلة السجين التي تجذرت في ترتيبات جامعة الدول العربية، فضلاً عن أنّ ميزة بنية المكافأة داخل الصندوق تسمح بتطور أي نوع من الألعاب ذات المنطق التعاوني مهما كانت.

- Lipson, Charles. "International Cooperation in Economic and Security Affairs." *World Politics*. vol. 37, no. 1 (1984).
- Mearsheimer John Joseph. "The False Promise of International Institutions." *International Security*. vol. 19, no. 3 (1994).
- Onuf, Nicholas. *A World of Our Making*. Columbia, SC: University of South Carolina Press, 1989.
- Ostrom, Elinor. "Tragedy of the Commons." *The New Palgrave Dictionary of Economics*. vol. 2 (2008).
- Powell, Robert. "Absolute and Relative Gains in International Relations Theory." *American Political Science Review*. vol. 85, no. 4 (1991).
- Schelling, Thomas C. "Hockey Helmets, Concealed Weapons, and Daylight Saving: A Study of Binary Choices with Externalities." *Journal of Conflict Resolution*. vol. 17, no. 3 (1973).
- Schweller, Randall L. "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In." *International Security*. vol. 19, no. 1 (1994).
- Wendt, Alexander. *Social Theory of International Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.
- Zagare, Frank C. "Explaining the Long Peace: Why von Neumann (and Schelling) Got it Wrong." *International Studies Review*. vol. 20, no. 3 (2018).
- Conybeare, John A. C. "Public Goods, Prisoners' Dilemmas and the International Political Economy." *International Studies Quarterly*. vol. 28, no. 1 (1984).
- Finnemore, Martha. *National Interests in International Society*. Ithaca: Cornell University Press, 1996.
- G. Daniel, M. Arce & Todd Sandler. "The Dilemma of the Prisoners' Dilemmas." *Kyklos*. vol. 58, no. 1 (2005).
- Goodwin, Mike D. *The Iraq-Kuwait Crisis of 1961: A Lesson in Interregional Politics and Economics*. Washington: Washington University Seattle, 1991.
- Grieco, Joseph M. "The Maastricht Treaty, Economic and Monetary Union and the Neo-Realist Research Programme." *Review of International Studies*. vol. 21, no. 1 (1995).
- Harding, Sandra G. (ed.). *Can Theories be Refuted?* Dordrecht: Springer, 1976.
- Hayden, Patrick & Kate Schick (eds.). *Recognition and Global Politics*. Manchester: Manchester University Press, 2016.
- Hettne, Bjorn, Andras Inotai & Osvaldo Sunkel (eds.). *The New Regionalism and The Future of Security and Development*. London: Palgrave Macmillan, 2000.
- Jervis, Robert. "Cooperation under the Security Dilemma." *World Politics*. vol. 30, no. 2 (January 1978).
- _____. "Realism, Neoliberalism, and Cooperation: Understanding the Debate." *International Security*. vol. 24, no. 1 (Summer 1999).
- Katzenstein, Peter J. "Regionalism in Comparative Perspective." *Cooperation and Conflict*. vol. 31, no. 2 (1996).
- Krasner, Stephen D. "Global Communications and National Power: Life on the Pareto Frontier." *World Politics*. vol. 43, no. 3 (1991).